متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية

سالم توفيق النجفي
أستاذ في جامعة الموصل.
salimalnajafy@yahoo.com.

داوود سليمان سلطان
باحث ـ العراق.

مقدمة

شهدت العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين، انتشاراً واسعاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي، التي نادى بها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وقد اختُبرت هذه السياسات الاقتصادية من قبل العديد من البلدان النامية، في محاولة لمعالجة مشاكلها الاقتصادية بصورة عامة، والفقر بصورة خاصة، بعد أن أثبتت الأنظمة الشمولية تباطؤ مقدرتها على حل مشاكلها الاقتصادية. وقد تبنى الكثير من البلدان النامية المعالجات المقترحة المذكورة آنفاً، بعد تفاقم تلك المشاكل، وازدياد معدلات الفقر فيها. فماذا تحقق في هذه البلدان من نتائج على الصعيد الاقتصادي، لا سيما في مجال خفض الفقر؟

تشير هذه الإصلاحات الاقتصادية إلى تلك السياسات المقترحة من قبل الصندوق والبنك الدوليين، متمثلةً في سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

يرتبط **النوع الأول** بالسياسات الانكماشية قصيرة المدى، الهدف منها خفض الطلب المتنامي والعمل على احتوائه، بغية الموازنة بين الاستيعاب المحلي (جانب الطلب) من جهة، والمنتج من السلع والخدمات (جانب العرض) من جهةٍ أخرى، وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف، في مقدمتها رفع معدلات النمو الاقتصادي، وخفض معدلات التضخم، والعمل على توازن الموازنة العامة وميزان المدفوعات. ويقتضي استخدام هذه السياسة في المدى القصير، لعدم التمكن من زيادة العرض في هذه الحال، وينادي بهذه السياسة صندوق النقد الدولي.

ويتمثل **النوع الثاني** في سياسات التكيف الهيكلي، التي تتناول جانب العرض، مستهدفةً زيادة المنتج من السلع والخدمات؛ ولا يتحقق ذلك إلا في الأمد الطويل. وترمي هذه السياسة إلى إحداث تغييرات في هيكلة الاقتصاد عن طريق العمل بحرية التجارة، وإجراء عمليات الخصخصة وتغيرات سعر الصرف باتجاه القيمة الحقيقية، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، مع ما يرافقها من إصلاحات اقتصادية أخرى، مؤديةً في نهاية المطاف إلى زيادة العرض المحلي من السلع والخدمات، والعمل على تمكين المنتج المحلي من منافسة نظيره العالمي، ودخوله الأسواق العالمية من أجل زيادة الصادرات لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

وبناءً على ما تقدم ذكره، تأتي أهمية البحث من خلال الانتشار الواسع لسياسات الإصلاحات الاقتصادية وتطبيقها في مختلف بلدان العالم، لا سيما النامية، بوصف البعض منها يمثل الدولة المتحكمة، وما أوجده بعض من هذه السياسات من تفاوت في الدخل، سواء بين أفراد المجتمع الواحد، أو بين المجتمعات المختلفة. وقد تعددت الآراء بشأن نجاح الإصلاحات الاقتصادية وإخفاقها، واتهمت في أغلب الأحيان بتأثيرها السلبي في معدلات النمو، والتفاوت في الدخل، وتنامي الفقر. تمّ في هذا البحث اختبار أثر هذه السياسات في مجموعة من البلدان النامية، وذات الأسواق الناشئة (Emerging Markets).

أولاً: المرجعية النظرية للإصلاحات الاقتصادية والفقر

تتضمن عملية التثبيت، والتي تدعى أيضاً عملية الاستقرار الاقتصادي (Stabilization)، توازنات الاقتصاد الكلي، والمتمثلة في التوازن بين العرض والطلب، وتوازن الموازنة العامة، والحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وخفض معدلات التضخم، لكي تسمح للبلدان باسترداد نموها وإدامته[1]. ولإعادة التوازن إلى هذه المتغيرات، فإن المرحلة الأولى تهدف إلى تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي الهادفة إلى احتواء الطلب المتنامي والعمل على خفضه، ويتحدد بدء التحليل من خلال المعالجة الآتية، والتي كثيراً ما تستخدم في الحسابات القومية:

$$Y = A + EX - IM \qquad (١)$$

حيث إن:

Y: قيمة السلع المنتجة في الاقتصاد الوطني.

A: الاستيعاب المحلي.

IM, EX: قيمة الصادرات والواردات.

وتكون معادلة الحساب الجاري (LB) في إطار ميزان المدفوعات، التي تعدّ الأساس الذي يقوم عليه منهج استيعاب تحليل ميزان المدفوعات، وبذلك نحصل على المعادلة (٢).

$$Y - A = LB \qquad (٢)$$

وإن تغير ما لدى المصرف المركزي من احتياطي أجنبي (dR)، سيساوي صافي رصيدي ميزان الحساب الجاري (LB) وميزان المدفوعات (CB)، يتضح ذلك من خلال المعادلة:

$$dR = LB + CB \qquad (٣)$$

وبالتعويض عن قيمة (LB) المعرفة في المعادلة (٢) نحصل على:

$$dR = Y - A + CB \qquad (٤)$$

ومن خلال المعادلة الأخيرة، يتوصل صندوق النقد الدولي إلى نتيجة مفادها: أنه يتأثر صافي الاحتياطي الأجنبي لدى المصرف المركزي (dR) بمقدار صافي الاستيعاب المحلي، أي أنه كلما زاد الاستيعاب المحلي، سيؤدي إلى تخفيض الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي[2]، واستناداً إلى العلاقات السابقة، وللمحافظة على الاحتياطي الأجنبي، يتحتم على البلد إما زيادة طاقته الإنتاجية (Y)، أو خفض الطاقة الاستيعابية (A). وإذ إن عملية زيادة

(١) Brain F. Crisp and Michel J. Kelly, «The Socioeconomic Impact of Structural Adjustment,» *International Studies Quarterly*, vol. 43, no. 3 (September 1999), p. 537.

(٢) عدنان عباس علي، «الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت)، السنة ٣٠، العدد ٤ (٢٠٠٢)، ص ٧٥٥.

العرض غير ممكنة في الأمد القصير، يتحتم على البلدان أن تتجه إلى السياسات النقدية والمالية، بغية تحجيم الطلب المتنامي، ما دام الطلب كان دالة في قرارات الإنفاق[٣].

وعموماً، تتوخى برامج الإصلاح الاقتصادي من سياسة إدارة الطلب تحقيق هدفين أساسيين[٤]: **الأول** هو التوازن الداخلي المتمثل بين الإنفاق الكلي والطاقة الإنتاجية المتاحة، و**الثاني** هو التوازن الخارجي المتمثل في توازن ميزان المدفوعات. ولا يمكن تحقيق الهدفين بسياسة إدارة الطلب فقط، حيث ستقتصر عملية خفض الطلب على تحقيق التوازن الداخلي، أما التوازن الخارجي، فإن السياسة المذكورة آنفاً ستكون محدودة التأثير، إلا من جانب واحد فقط، هو خفض الطلب على السلع المستوردة. ولتحقيق التوازن الخارجي، تستخدم أداة أخرى هي أداة سعر الصرف، فضلاً عن سياسة إدارة الطلب.

إن خفض الطاقة الاستيعابية من خلال سياسة إدارة الطلب، سيؤثر سلباً في مستويات الفقر، من خلال خفض الإنفاق الحكومي. لذا، لا بد من استخدام سياسات أخرى للتخفيف عن كاهل الفئات الفقيرة ووطأة هذه الإجراءات.

ثانياً: منهجية التصحيح الاقتصادي

١ ـ دور الأدوات السياسية النقدية

تشير منهجية التصحيح الاقتصادي، إلى أن لأدوات السياسة النقدية دوراً متميزاً في سياسة إدارة الطلب، وذلك من خلال ما يسمى بالطريقة النقدية لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات. وتستند هذه الطريقة إلى التمييز بين الاحتياطيات الدولية، ونظيرتها، والنقود المحلية، فضلاً عن كون ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية. ففي الاقتصادات المفتوحة، وبافتراض ثبات سعر الصرف، فإن عرضَ النقدِ متغيرٌ تابعٌ يتأثر بفائض وعجز ميزان المدفوعات، وهذا الافتراض يختلف عن نماذج الاقتصاد المغلق، التي تفترض عرض النقود متغيراً مستقلاً. ويمكن اشتقاق علاقة مقيّدة تربط بين الائتمان المحلي والتغير في الاحتياطيات الدولية، تستخدم في تصميم السياسات النقدية، ويمكن التعبير عن مبدأ هذه الطريقة بعنصرين أساسيين:

الأول يشير إلى متطابقة المسح النقدي التي تعني أن التغير في عرض النقود (M^s)، مَقيساً بالسيولة المحلية، يساوي التغير في صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي (NFA)، مضافاً إليه التغير في مجموعة الائتمان المحلي (DC)؛ فضلاً عن صافي البنود الأخرى غير المصنفة. ويؤدي أي تغير في هذين المصدرين، إلى تغير في السيولة المحلية (الائتمان المحلي)، أي أنه:

$$\Delta M^s = \Delta NFA + \Delta DC \qquad (٥)$$

(٣) ريتشارد موسجريف وبيجي موسجريف، **المالية العامة في النظرية والتطبيق**، ترجمة محمد حمدي السباخي؛ مراجعة كامل سلمان العاني (الرياض: دار المريخ، ١٩٩٢)، ص ٣٢.

(٤) علي، المصدر نفسه، ص ٧٤٠.

ويتحدد العنصر **الثاني** بالطلب على النقود في أنموذج الطريقة النقدية، والتي تتمثل في الدالة الآتية:

$$M^d = f(Y, r, P) \qquad (٦)$$

تتسم هذه الدالة بالتناسب الطردي مع الدخل الحقيقي (Y)، والتناسب العكسي مع كل من معدل الفائدة (r)، والمستوى العام للأسعار (P). ويلاحظ هنا، أن الطلب على النقود هو طلب اسمي، ويتم التوازن في سوق النقود هنا، عندما يتوازن عرض النقود مع الطلب عليها، أي أنه:

$$M^s = M^d \qquad (٧)$$

ويمكن إبراز علاقة سوق النقد بوضع ميزان المدفوعات، من خلال اشتقاق المعادلة الآتية من المعادلتين (٥) و(٧):

$$\Delta NFA = \Delta M^s - \Delta DC \qquad (٨)$$

$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta DC \qquad (٩)$$

$$\Delta NFA = \Delta f(Y, P, r) \qquad (١٠)$$

ويلاحظ أيضاً أن الدخل الحقيقي، وكذلك مستوى الأسعار، متغيران مستقلان يحددان من خارج الأنموذج. ويتضح من دالة الطلب على النقود، أنه لا يتأثر بالائتمان المحلي، وتبين المعادلة (٩) أن صافي الأصول الأجنبية يتأثر عكسياً بالتغير في صافي الائتمان المحلي، الذي يؤدي إلى الزيادة في الائتمان المحلي، بمقدار أكبر من الزيادة في الطلب على النقود، ويقود إلى انخفاض في صافي الأصول الأجنبية بالقدر نفسه[٥].

إن تدهور ميزان المدفوعات ينجم من التوسع في الائتمان بما يفوق الزيادة في الطلب على النقود مؤدياً إلى تدهور صافي الأصول الأجنبية، وفي إطار هذا النموذج المبسط يمكن فهم إصرار واصفي برامج التصحيح قصيرة الأجل على تقليص الائتمان بشكلٍ عام، والائتمان المقدم إلى الحكومة على وجه الخصوص لأنه يمثل الطريق السهل لمعالجة ميزان المدفوعات.

٢ ـ أثر السياسة المالية في الإصلاح الاقتصادي

وتعدّ السياسة المالية من الأدوات الضرورية للاستقرار، حيث لا تتحقق العمالة واستقرار مستوى الأسعار تلقائياً في اقتصاد السوق، إنما يتطلب توجيه السياسة العامة؛ فبدونها، يميل الاقتصاد إلى تقلبات قصيرة الأجل[٦].

ولتوضيح أثر السياسة المالية في عملية الإصلاح الاقتصادي المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي، يمكن تمييزها من خلال التوسع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (ΔDC_p)، والائتمان

(٥) علي توفيق الصادق، معبد علي الجارحي ونبيل عبد الوهاب لطيفة، محررون، **السياسات النقدية في الدول العربية** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ١٩٩٦)، ص ٦٦ ـ ٦٨.

(٦) موسجريف وموسجريف، **المالية العامة في النظرية والتطبيق**، ص ٣٢.

الممنوح للقطاع العام (ΔNDC_g)، ومجموعهما يكون مساوياً للائتمان المحلي (ΔCD)، أي أنه:

$$\Delta DC = \Delta NDC_g + \Delta DC_p \qquad (١١)$$

وإن صافي تدفق رأس المال يتكون من جزء حكومي، وآخر للقطاع الخاص، أي أنه:

$$KA = KA_g + KA_p \qquad (١٢)$$

ويتمثل الائتمان المحلي وصافي التدفق الرأسمالي للحكومة، في مصدرين لتمويل العجز في ميزان الحكومة؛ وإذا أضفنا مصدر التمويل المحلي غير المصرفي، تتحقق المتطابقة الآتية:

$$G - T = \Delta NDC_g + KA_g + B_{gp} \qquad (١٣)$$

حيث إن:

B_{gp}: الاقتراض الحكومي المحلي غير المصرفي.

وإذا أخذنا في الاعتبار العلاقات (١٠، ١١، ١٢)، يمكن إعادة كتابة المعادلة (٩) كالآتي:

$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta NDC_g - \Delta DC_p \qquad (١٤)$$

$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta DC_p - [(G-T) - KA_g - B_{gp})]$$

من هذه العلاقة، نجد أن العجز في الموازنة الحكومية (G-T) يؤدي إلى زيادة احتياجات التمويل، ويتم من خلال المتطابقات الثلاث السابقة، تحديد معدل التوسع في الائتمان، المقدم إلى القطاع الحكومي ΔNDC_g، وكذلك تحديد مقدار العجز في الموازنة(٧).

ثالثاً: المنهجيات المستخدمة في قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية في متغيرات الاقتصاد الكلي

قدمت لنا الأدبيات الاقتصادية أربع منهجيات متميزة لتقييم سياسات الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل الصندوق والبنك الدوليين(٨)، وهي:

وفي ما يأتي، توضيح لآليات طرق القياس المذكورة آنفاً:

١ ـ منهجية قبل ـ بعد (The Before-After Approach)

إن تقييم أداء الإصلاحات الاقتصادية بموجب هذه المنهجية يقوم على أساس مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي لفترة ما قبل البرامج مع الأداء الاقتصادي الكلي لفترة ما بعد البرامج، بافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى؛ وتعزو هذه الطريقة التغيرات الحاصلة في أداء الاقتصاد

(٧) الصادق، الجارحي ولطيفة، محررون، المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٨) Nadeem UI Haque and Mohsin S. Khan, «Do IMF-Supported Work?: A Survey of Cross-Country Empirical Evidence,» International Monetary Fund (IMF), Working Paper No. 98/169 (December 1998), p. 8, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp98169.pdf>.

الكلي إلى عمل البرامج فقط. إن المقدرات المحتسبة بموجب منهجية قبل ـ بعد، تكون متحيزة وغير قياسية، لأنها تعزو جميع العوامل المؤثرة في متغيرات الاقتصاد الكلي إلى عمل البرامج فقط، وليس إلى العوامل الموضوعية الأخرى(٩).

إن احتساب مقدرات هذه الطريقة يتم وفق المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_i = \alpha_1 d_i + e_i \qquad (١٥)$$

حيث يشير:

ΔY_i: إلى التغير الحاصل في المتغير الهدفي بين المدة التي تطبق فيها البرامج، والمدة السابقة للبرامج.

d_i: المتغير الوهمي (Dummy Variable)، الذي يأخذ قيمة (١) لفترة البرامج، و(صفر) لفترة عدم وجود البرامج.

e_i: المتغير العشوائي(١٠).

إن العلاقة أعلاه، تشير إلى أن المقدر المحتسب بموجب هذه الطريقة يأخذ المعادلة الآتية:

$$B^{BA}_j = \Delta Y_{ij} \text{ for } i \in P \qquad (١٦)$$

P: تشير إلى مجموعة البلدان المطبقة للبرامج للفترة الحالية.

تعني المعادلة السابقة أن المتغيرات الهدفية هي دالة لبرامج الصندوق، وليس لمتغير آخر تأثير فيها.

وغالباً ما يتم استخدام نماذج الاختبارات اللامعلمية (Non-parametric Tests)، التي تتضمن استخراج الأوساط الحسابية لفترة ما قبل تبني البرامج، ومقارنتها مع فترة بعد البرامج(١١).

٢ ـ منهجية مع ـ بدون (The With - Without Approach)

يتم بموجب هذه الطريقة، مقارنة فاعلية أداء الاقتصاد الكلي، في البلدان التي تطبق برامج الإصلاح؛ مع الأداء الاقتصادي الكلي في مجموعة بلدان أخرى قياسية، غير متبنية للبرامج المذكورة. وتُعدّ هذه الطريقة أسلوباً مثالياً للتغلب على بعض مساوئ طريقة (قبل ـ بعد)، لأن المقارنات بموجب هذه الطريقة، يفترض بأن كلتا المجموعتين من البلدان،

(٩) Morris Goldstein and Peter J. Montiel, «Evaluating Fund Stabilization Programs with Multi-country Data: Some Methodological Pitfalls,» *IMF Staff Papers*, no. 33 (June 1986), p. 312.

(١٠) Farhad Noorbakhsh and Alberto Paloni, «Structural Adjustment Programs and Export Supply Response,» *Journal of International Development*, no. 10 (1998), p. 558.

(١١) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة آثار برامج التعديلات الهيكلية الاقتصادية على الزراعة العربية** (الخرطوم: المنظمة، ١٩٩٣)، ص ٥٨.

تواجهان تغيرات البيئة الخارجية الدولية نفسها، وأن الفرق الحاصل في الأداء يعزى إلى عمل البرامج دون غيرها. ولكن الأمر لا يبدو بهذه البساطة، إذ إن البلدان التي لديها برامج، تختلف قياسياً من نقطة الشروع إلى بداية البرامج. فهذه البلدان تتبنى الإصلاحات، كما أن تأثير متغيراتها الاقتصادية في البيئة الاقتصادية الخارجية، يكون أكبر، بسبب وجود مشاكل اقتصادية تعانيها. وتؤدي هذه الحالة إلى تحيز يظهر في النتائج، بسبب غياب الاختيار العشوائي لهذه البلدان.

إن المقدر المحتسب لطريقة مع ـ بدون، تحت فرضية المجموعة القياسية، يحتسب وفقاً للمعادلة الآتية:

$$B^{IMF} = (\Delta Y_i)_P - (\Delta Y_i)_N \qquad (١٧)$$

حيث إن:

N: تشير إلى مجموعة البلدان التي لا تعتمد البرامج[١٢]، ويتم غالباً استخدام نموذج تحليل الانحدار لاستخراج مقدرات هذه الطريقة وذلك بتوسيع المعادلة (١٥) لتصبح:

$$\Delta Y_i = \alpha_0 + \alpha_0 d_i + e_i \qquad (١٨)$$

حيث إن:

ΔY: تشير إلى التغير الحاصل في المتغير الهدفي للمدة التي تطبق فيها البرامج، والمدة السابقة للبرامج.

d_i: متغير وهمي يأخذ قيمة (١) لبلدان البرامج و(صفر) للبلدان غير المعتمدة للبرامج.

α_0: متوسط القيمة للتغير في المتغير الهدفي للمجموعة القياسية.

وإن المعنوية الإحصائية لـ (α_1)، تشير إلى أن التغير في المتغير الهدفي لبلدان البرامج، يكون مختلفاً عن المجموعة القياسية المختارة[١٣].

٣ ـ منهجية مقدرات التقييم العامة (The Generalized Evaluation Estimator Approach)

تتم بموجب هذه الطريقة مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي للبلدان التي تتبع البرامج، بأداء تلك التي ليس لديها برامج؛ مع ضبط الفروقات الابتدائية بين البلدان، والسيطرة على تأثير المؤثرات الخارجية.

إن هذه الطريقة تُعدّ تطويراً لطريقة مع ـ بدون، إذ إن التميز في التحيز الملاحظ في طريقتَي قبل ـ بعد ومع ـ بدون، أدى إلى بروز هذه الطريقة، أي أنها تحاول التغلب على مثالب

(١٢) Goldstein and Montiel, «Evaluating Fund Stabilization Programs with Multi-country Data: Some Methodological Pitfalls,» p. 315.

(١٣) Noorbakhsh and Paloni, «Structural Adjustment Programs and Export Supply Response,» p. 559.

طريقة مع ـ بدون باتجاهين: **الأول** أنها توافق على الاختيار العشوائي لبلدان البرامج، بتشخيصها الفروقات الأولية للبلدان المتبنية للبرامج، والبلدان التي لا تعتمد البرامج؛ و**الثاني** أنها تحاول اقتفاء أثر السياسات والمتغيرات الأخرى المؤثرة في نتائج الاقتصاد الكلي، مع الأخذ في الاعتبار أن السياسات تؤثر في غياب البرامج[١٤].

تتطلب هذه الطريقة كميات جوهرية من المعلومات عن حالة الاقتصاد الكلي. وبموجبها، تتمكن من التغلب على الكثير من التحيز الذي تعانيه الطريقتان المذكورتان آنفاً. إن التغير في المتغير الهدفي، وليكن مثلاً الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للبلد (i) في الزمن t (Y_{it})، يتضح من خلال ملاحظة السياسات المتخذة في غياب البرامج، ويرمز إلى هذه السياسات بـ (X_{it})، أما أثر العوامل الخارجية، فيرمز إليها بـ (W_{it}).

تتضمن هذه الطريقة وصفاً دالياً يربط التغيرات التي تحدث مع المتغير الهدفي، بالبرامج المتمثلة بالمتغير الوهمي، مع القيم التباطؤية للمتغيرات الأخرى، وشكل الدالة الهدفية (j_{t+h}) للقطر (i) يكون:

$$\Delta Y_{ij} = B_{oj} - \lambda (Y_i)_{-1} + B_j (X_j)_{-1} + B_j (X_j)_{-1} + \alpha_j W + B^{IMF} d_i + V_{ij} \qquad (١٩)$$

حيث إن:

Δ: عامل الفرق الأولي.

$(Y_i)_{-1}$: متجه jx1 لتباطؤ المتغير الهدفي.

X_j: متجه kx1 لأدوات السياسة الداخلية.

W: متجه أدوات السياسة الخارجية.

d_i: متغير وهمي يشير إلى الأقطار المشاركة في البرامج.

V_{ij}: المتغير العشوائي.

٤ ـ طريقة مقارنة المحاكاة (The Comparison of Simulation Approach)

إن هذه الطريقة تختلف عن سابقاتها، في كونها لا تحدد أثر البرامج من خلال نتائجها في متغيرات الاقتصاد الكلي للأقطار المشاركة، فهي تعتمد بدلاً من ذلك على النماذج القياسية لمقارنة النتائج الافتراضية لبرامج الصندوق مع حزم السياسات البديلة الأخرى[١٥].

بعبارة أخرى، تقارن بين التأثيرات المحتملة لسياسات التكيف، وحزم أخرى من

(١٤) UI Haque and Khan, «Do IMF-Supported Work?: A Survey of Cross-Country Empirical Evidence,» p. 8.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٦) Anneli S. Alba, «Adjustment Programs in Developing Countries: Expectations and Outcomes,» *National Social Science Journal*, vol. 19, no. 2 (2003), p. 8.

السياسات البديلة، وهي بذلك توفر المعلومات عن عمل البرامج[١٦]. وهي بذلك تحرر الدراسة من محددات الطرق السابقة ومثالبها، لأنها تعطي الحرية الكافية لاستخدام النموذج الملائم. إن استخدام هذه الطريقة يتسم بثلاث مزايا:

ـ ترسم مجسماً كبيراً لخبرة تكيفية، لأن قاعدة البيانات لا تحتاج فقط إلى التقيد بالبلدان المطبقة للإصلاحات الاقتصادية، وإنما تتعداها إلى بلدان أخرى.

ـ إن تحديد النماذج القياسية الملائمة، يؤدي إلى التخلص من مشاكل السياسات غير المتكاملة، التي تمثل مشكلة عند تبني برامج الصندوق مؤديةً إلى تشويه النتائج المستخلصة.

ـ تركز هذه الطريقة، من خلال استخدام النماذج القياسية، على العلاقة بين أهداف السياسات وأدواتها؛ وبذلك، توفر معلومات جيدة عن كيفية عمل البرامج، وتختلف عن غيرها من الطرق التي تنظر إلى عمق أهداف السياسات فقط[١٧]. إلا أن استخدام هذه الطريقة يتطلب نماذج قياسية توحد أو تضم العلاقة بين مختلف السياسات الاقتصادية والمتغيرات المهمة[١٨]، وهناك محاولات لبناء نماذج قياسية للبلدان النامية أكثر مواءمةً لاقتصاداتها، ولا يوجد حتى الآن أنموذج قياسي معين (محدد)، يعطي المتسع من السياسات المعتمدة بموجب هذه الطريقة، ويقيس محتوى وتأثيرات برامج الصندوق في البلدان النامية إلا قليلاً.

وفي بحثنا هذا، تمّ اختبار أحد النماذج التي استخدمت هذه الطريقة من قبل روبن وباتريك (Ruben and Patrick)، والتي تبين أثر المشاركة في البرامج في معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد استخدم الباحثان مبدأ العينة التوافقية (Matching Approach) في نموذج الانحدار للغرض أعلاه. وقد اتبعنا المنهجية ذاتها، مع إجراء بعض التعديلات على الأنموذج، ليلائم التحليل[١٩]؛ وتعدّ المعادلة الأساس النظري لتحليلنا:

$$(\Delta G^{p}_{it} - \Delta G^{np}_{it}) = d_0 + d_2 (\Delta Y^{p}_{it} - \Delta Y^{np}_{it-1}) + d_2 (\Delta G^{p}_{it-1} - \Delta G^{np}_{it-1}) + d_3 (\Delta C^{p}_{it-1} - \Delta C^{np}_{it-1}) + d_4 (\Delta Y^{p}_{it-2} - \Delta Y^{np}_{it-2}) + d_5 (\Delta G^{p}_{it-2} - \Delta G^{np}_{it-2}) + d_6 (\Delta C^{p}_{it-2} - \Delta C^{np}_{it-2}) + d_7 (Y^{p}_{it-1} - Y^{np}_{it-1}) + d_8 (C^{p}_{it-1} - C^{np}_{it-1}) + d9 (G^{p}_{it-1} - G^{np}_{it-1}) \quad (٢٠)$$

حيث إن:

G^{p}_{it}: النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشاركة.

G^{np}_{it}: النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير المشاركة.

Y^{p}_{it}: العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشاركة.

(١٧) UI Haque and Khan, Ibid., p. 18.

(١٨) Alba, Ibid., p. 6.

(١٩) Ruben Atoyan and Patrick Conway, «Evaluating the Impact of IMF Programs: A Comparison of Matching and Instrumental-variable Estimators,» University of North Carolina, Chapel Hill (May 2005), <http://www.unc.edu/~pconway/dload/ac_IMF.pdf>, p. 7.

Y^{np}_{it}: العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير المشاركة.

C^{p}_{it}: العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشاركة.

C^{np}_{it}: العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير المشاركة.

E_i: المتغير العشوائي.

رابعاً: أثر الإصلاحات الاقتصادية في النمو الاقتصادي ومستوى الفقر والتفاوت في عينة الدراسة (الجانب التجريبي)

يتم في هذا المبحث عرض النتائج التجريبية، وذلك باستخدام المنهجيات الأربع المذكورة آنفاً، لبيان أثر الإصلاحات في مستوى النمو الاقتصادي بحسب تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity)، وفي مستويات الفقر المتمثلة في خطوط الفقر دخل دولار واحد ودولارين يومياً (1 $, 2 $) بحسب تعادل القوة الشرائية لسنة ١٩٩٣، وخط الفقر الوطني، وأثرها في مستوى التفاوت (معامل جيني).

١ ـ عينة الدراسة والنموذج المستخدم

أ ـ عينة الدراسة

تتكون عينة البحث من ٤١ بلداً، صنفت إلى مجموعتين: تضم **الأولى** ٢٥ بلداً نامياً، منها ٢٢ بلداً مشاركاً في برامج الصندوق، هي: بنغلادش، بوليفيا، الكاميرون، الإكوادور، مصر، غانا، غواتيمالا، هندوراس، جامايكا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، مالي، نيبال، باكستان، بيرو، سيراليون، سري لانكا، زيمبابواي، السلفادور، الهند، مراكش؛ وثلاثة بلدان غير مشاركة هي: بوتسوانا، باراغواي، سوازيلاند. فيما تضم المجموعة **الثانية** بلداناً ذات أسواق ناشئة (Emerging Markets)، وتضم ١٦ بلداً، منها ١٢ بلداً مشاركاً في برامج الصندوق هي: الأرجنتين، البرازيل، الدومينيكان، إندونيسيا، كوريا، الفيلبين، تايلاند، أوروغواي، المكسيك، الأردن، التشيلي، تونس؛ وأربعة بلدان غير مشاركة هي: كولومبيا، هونغ كونغ، سنغافورة، ماليزيا.

ب ـ النموذج المستخدم

تم استخدام نموذج انحدار الجمع (Pooled Regression) لغرض تحليل أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات الهدفية. يضم هذا النموذج مقاطع السلاسل الزمنية لكل بلد على حدة، للفترة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣)، مع بيانات المقطع العرضي لجميع البلدان موضع التحليل، بما يعرف بعيّنة انحدار الجمع التي تضم مشاهدات السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية (Pooled Sample of Time-Series Cross-Sectional) والمنهجيات الأربع المذكورة آنفاً.

٢ ـ التقدير بطريقة قبل ـ بعد لتقييم أثر البرامج في نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي الإجمالي، ومستوى الفقر، والتفاوت

يشير الجدول الرقم (١) إلى نتائج اختبارات المعنوية الإحصائية لفترات، ما قبل، وفي أثناء، وبعد التطبيق، وذلك وفقاً لما تعكسه مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي المستخدمة في التقييم. غطت الدراسة المدة (١٩٨٠ ـ ٢٠٠٣)، وتباينت نقاط الشروع خلال هذه المدة لبلدان العينة من خلال مشاركتها تبعاً لابتداء سنواتها، كما تباينت فترات ما بعد التطبيق تبعاً لسنوات انتهاء المشاركة، وتمّ استخدام نموذج الفرق بين وسطي عينتين (The Difference Between Two Sample Test)، وكانت النتائج كالآتي:

أ ـ على صعيد النمو الاقتصادي

بلغ متوسط نسبة التغير السنوي في معدل النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية للبلدان النامية الآتي: ٨,٤٢ بالمئة لفترة ما قبل البرامج، و٣,٦٦ بالمئة في أثناء فترة البرامج، و٤,٥٦ بالمئة لفترة ما بعد البرامج.

وبلغت متوسطاتها في البلدان ذات الأسواق الناشئة ٨,٦٥ بالمئة و٤,٩٠ بالمئة و٥,٣٠ بالمئة، على التوالي، للفترات المذكورة آنفاً.

إن سبب انخفاض معدلات النمو لفترة البرامج، مقارنةً بالفترة السابقة لها في البلدان النامية، يعود إلى الاختلاف الحاصل في البيئة الاقتصادية، بسبب التغيرات الحاصلة في المستوى الاقتصادي الكلي، نتيجة صدمة التحول الاقتصادي، وبالأخص في مرحلة التثبيت، وما رافقها من حزم في السياسات، أدى إلى تغيير بيئة الاقتصاد النامي، الذي يتسم بعدم مرونته واستجابته الكافية، التي تؤدي إلى حالة الانخفاض هذه؛ وستكون وطأتها بلا شك أشد على مستويات الفقر. وفي البلدان ذات الأسواق الناشئة نلاحظ أن هناك انخفاضاً معنوياً في فترة التطبيق مقارنةً بالفترة السابقة لها، ولم يلاحظ ارتفاع ملحوظ بعد فترة تطبيق البرامج.

ب ـ على صعيد مستوى الفقر

أما في ما خصَّ تأثير البرامج في مستوى التفاوت في توزيع الدخل للبلدان النامية، فقد اتضح من خلال تطبيق الأنموذج أن مستوى التفاوت هذا لم يشهد تغييراً جوهرياً في أثناء فترة التطبيق، مقارنةً بالفترة السابقة لها؛ إذ بلغ ٤٥ بالمئة، مقارنةً بالفترة السابقة ٤٦ بالمئة، إلا أنه شهد انخفاضاً بمقدار ٣٩ بالمئة لفترة ما بعد التطبيق. أما في البلدان ذات الأسواق الناشئة، فقد أظهرت متوسطات النسبة لهذا المتغير لفترات البرامج ارتفاعاً من ٣٩ بالمئة إلى ٤٤ بالمئة، إلا أنه عاد بانخفاض غير معنوي إلى ٤٢ بالمئة. بمعنى أن هناك أثراً معنوياً في زيادة التفاوت خلال فترات البرامج.

وعلى صعيد مستويات الفقر، المتمثلة في خطوطه الثلاثة، فقد بلغ متوسط نسبة السكان لمستوى دخل **دولار واحد** (1 $) فقط ٢٦ بالمئة، ٣٢ بالمئة، ١٧ بالمئة للبلدان النامية و٨ بالمئة، ٧ بالمئة، ٣ بالمئة للبلدان الناشئة؛ فيما بلغ هذا المتوسط لمستوى دخل **دولارين** (2 $)

يومياً ٦٢ بالمئة، ٥٩ بالمئة، ٤٩ بالمئة للبلدان النامية، و٣٣ بالمئة، ٢٠ بالمئة، ١٠ بالمئة، للبلدان ذات الأسواق الناشئة؛ أما بالنسبة إلى مستوى **خط الفقر الوطني**، فقد بلغت متوسطات النسب ٣٧ بالمئة، ٤٦ بالمئة، ٣١ بالمئة للبلدان النامية، وبلغت ١٩ بالمئة، ١٧ بالمئة، ١٢ بالمئة للبلدان ذات الأسواق الناشئة؛ أي أنه يلاحَظ وجود تغيرات معنوية أعطاها هذا المؤشر باتجاه انخفاض مستويات الفقر، وإن لم تكن بالمستوى المرغوب فيه.

٣ ـ التقدير بطريقة مع ـ بدون لتقييم أثر البرامج في معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في مستوى الفقر والتفاوت

تمّ تقدير آثار برامج الصندوق في المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في معدل النمو، وخطوط الفقر، والتفاوت؛ باستخدام المعادلة (١٨) وبنموذج الانحدار البسيط، بمعادلة ضمت المتغير الهدفي، مع المتغير الوهمي الذي يمثل «واحداً صحيحاً» في برامج الصندوق للبلدان المشاركة، بوصفه متغيراً مستقلاً. إن التركيز هنا يجري على معنوية مقدر الصندوق المتمثل في المتغير الوهمي، وأثره في المتغير الهدفي؛ ومن ملاحظة الجدول الرقم (٢)، نجد أن أثر البرامج في التغير في معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت معنوية وسالبة بمقدار ١,٥٧ نقطة للبلدان النامية. ويعني ذلك وجود علاقة عكسية وسالبة بين البرامج ومعدلات النمو. وفي خصوص أثر البرامج في معدلات النمو، فإنها كانت موجبة ولم تكن معنوية إحصائياً، لاجتياز معظم هذه البلدان مرحلة الصدمة الاقتصادية لتفاعل هذه السياسات مع متغيرات الاقتصاد الكلي، وتعديها إلى مرحلة الإصلاح الهيكلي، الذي يتطلب تحليلاً خاصاً يوضح آثارها في المستويات القطاعية. أما عن أثر البرامج في مستوى التفاوت في توزيع الدخل للبلدان النامية، فقد أشار التحليل إلى وجود علاقة إيجابية بمقدار ٤٢,٣ نقطة بين البرامج ومستوى التفاوت، وفي البلدان ذات الأسواق الناشئة، فقد كانت إشارة المقدر للبرامج موجبة ومعنوية أيضاً بمقدار ٨٣ بالمئة. إن أثر البرامج بالنسبة إلى هذه البلدان في التفاوت في توزيع الدخل، هو أقل بكثير مما هو عليه في البلدان النامية.

وعلى صعيد مستوى الفقر في البلدان النامية، فقد كانت باتجاه زيادة مستوى الفقر وبخطوطه الثلاثة، أما آثارها في مستويات الفقر في البلدان ذات الأسواق الناشئة على صعيد التحليل الإحصائي، فقد أثبتت المعنوية الإحصائية لمقدر الصندوق لمستوى خط الفقر دولار واحد ($ 1) وخط الفقر الوطني؛ ولم تثبت معنوية مستوى خط الفقر دولارين ($2). ويلاحظ أن أثر البرامج في مستوى الفقر في البلدان النامية، وفي البلدان ذات الأسواق الناشئة، كان باتجاه زيادة مستويات الفقر، إلا أن وطأتها كانت أشد في مستويات الفقر في البلدان النامية.

٤ ـ التقدير بطريقة مقدرات التقييم العامة لتقييم أثر البرامج في معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى التفاوت والفقر

ينصب الاهتمام في قراءة النتائج بهذه الطريقة، على معامل تقدير المتغير الوهمي، كما كانت الحال في الطرق السابقة؛ بمعنى أنه إذا كانت قيمة معامل التقدير معنوية إحصائياً، فإنها

تعني أن التغير في مؤشر الأداء بين الفترتين كان مختلفاً لمجموعة البلدان التي تطبق البرامج عن التغير في مؤشر الأداء لمجموعة البلدان غير المطبقة[٢٠].

وتمّ التركيز بموجب هذه الطريقة على عدد كبير من المتغيرات المؤثرة في أداء البرامج كبنية اقتصادية للبلدان المشاركة وغير المشاركة[٢١]. وتمّ التركيز بموجب هذه الطريقة (في الأطروحة الأساسية) على عدد من المتغيرات المؤثرة في أداء البرامج، كبنية اقتصادية للبلدان المشاركة وغير المشاركة من خلال قيمتها الحالية والتباطؤية لسنة واحدة، ولم نتمكن من عرضها هنا بالتفصيل لضيق المجال، واكتفينا بعرض أثر مقدر الصندوق في البلدان النامية والبلدان ذات الأسواق الناشئة في معدلات النمو، ومستوى الفقر والتفاوت، من خلال الجدول الرقم (٣)، الذي يعدّ جزءاً من الجدول الأساسي في الأطروحة. نلاحظ من خلال الجدول الرقم (٣) أنه لم يتأكد أن هناك اختلافاً أساسياً لتأثير البرامج في القيم الحالية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية، إذ لم تتضح معنوية مقدر برامج الصندوق في المتغير المذكور، وارتباطها بعلاقة سالبة معه. هذا التحليل ينطبق على البلدان ذات الأسواق الناشئة أيضاً، ويشير الجدول المذكور إلى أثر البرامج المعنوي في خطوط الفقر والتفاوت للبلدان النامية، حيث اتضح وجود علاقة معنوية لخطوط الفقر المذكورة آنفاً، خطي الفقر لمستويي دولار واحد، ودولارين، وخط الفقر الوطني، وأن هذه العلاقة موجبة مع البرامج، أي أن تطبيق البرامج يؤدي إلى رفع مستويات الفقر.

أما في البلدان ذات الأسواق الناشئة، فنلاحظ معنوية أثر البرامج في مستوى الفقر من خلال خط الفقر دولارين، وخط الفقر الوطني، وارتباطها بعلاقة موجبة مع تطبيق البرامج. بمعنى أن تطبيق البرامج يؤدي إلى زيادة نسب هذه الشرائح الاجتماعية التي تقع تحت مستوى خطي الفقر، أما عن أثر البرامج في مستوى التفاوت، فقد ارتبطت بعلاقة موجبة معنوية في كل من البلدان. بمعنى أن زيادة البرامج تؤدي إلى زيادة التفاوت.

٥ ـ التقدير بطريقة مقارنة المحاكاة لتقييم أثر البرامج في معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي مستوى الفقر والتفاوت

لقد تعددت النماذج القياسية المستخدمة في البحوث المعتمدة لهذه الطريقة على الرغم من ندرتها، وقمنا باختبار أحد النماذج الحديثة[٢٢] (Ruben and Patrick)، وقد اعتمدت ستة بلدان نامية للمقارنة في هذا البحث، ثلاثة منها مشاركة في البرامج، وهي: بنغلادش، بوليفيا، الكاميرون؛ وثلاثة أخرى غير مشاركة، وهي: بوتسوانا، باراغواي، سوازيلاند. كما اعتمدت

(٢٠) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة آثار برامج التعديلات الهيكلية الاقتصادية على الزراعة العربية**، ص ٥٩.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، داوود سليمان سلطان، «متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية،» إشراف سالم توفيق النجفي (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٦).

(٢٢) Atoyan and Conway, «Evaluating the Impact of IMF Programs: A Comparison of Matching and Instrumental-variable Estimators».

بلدان ذات أسواق ناشئة، أربع منها مشاركة، وهي: الأرجنتين، البرازيل، الدومينيكان، إندونيسيا؛ وأربع غير مشاركة، وهي: كولومبيا، ماليزيا، هونغ كونغ، سنغافورة للمدة (١٩٨١ ـ ٢٠٠٣). وتمّ اعتماد أسلوب العينة التوافقية (The Matching Approach) بين البلدان المشاركة وغير المشاركة في البرامج، بظروف متقاربة وللمدة الزمنية نفسها. وتتضح آثار المشاركة في برامج الصندوق من خلال معلمات المتغيرات الداخلة في هذا الأنموذج، وأثرها في المتغير الهدفي المعتمد[٢٣]. ومن خلال الجدول الرقم ٤ للبلدان النامية، نلاحظ وجود علاقة معنوية إحصائية للمتغيرين المستقلين: $(\Delta G^{p}_{it-2} - \Delta G^{np}_{it-2})\tilde{}(G^{p}_{it-1} - G^{np}_{it-1})$، وبمقدار ٠,٢٩١ نقطة، و٠,٣٣٥ نقطة على التوالي، وبإشارة سالبة لمعلماتهما دالةً على الأثر السلبي الذي تتركه عملية المشاركة في البرامج في مقدار التغير في معدل النمو للبلدان المشاركة. ولم تثبت معنوية المتغيرات الأخرى الداخلة في الأنموذج، وتتفق هذه النتيجة مع ما تمّ استخلاصه من النماذج السابقة. وعلى صعيد البلدان ذات الأسواق الناشئة، لم تتضح معنوية معظم المتغيرات المستقلة في معدلات النمو، عدا المتغير $(C^{p}_{it-1} - C^{np}_{it-1})$، دالة على تأثير هذا المتغير في معدلات النمو، وهذا ما تبغيه معظم البلدان ذات الأسواق الناشئة في علاج التوازن الخارجي.

الجدول الرقم (١)
المؤشرات الإحصائية للنتائج المقدرة باستخدام طريقة قبل ـ بعد توضح أثر البرامج في مستوى الفقر والتفاوت للبلدان النامية، والبلدان ذات الأسواق الناشئة

المتغيـــرات	البلدان النامية			البلدان ذات الأسواق الناشئة		
	فترة ما قبل البرامج	فترة البرامج	فترة ما بعد البرامج	فترة ما قبل البرامج	فترة البرامج	فترة ما بعد البرامج
التغير السنوي في معدل النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية	٨,٤٢ «٣٣»	٣,٦٦ (٤,٨٧) «٤٥٤»	٤,٥٦ (٠,٥٨) < ٢,١٦ > «٤١»	٨,٥٦ «٥١»	٤,٩٠ (٣,٧٠) «٢٠٢»	٥,٣٠ (٠,٥٩) < ٣,١٧ > «٣٥»
نسبة السكان إلى مستوى دخل دولار واحد ($ 1) يومياً بحسب تعادل القوة الشرائية	٠,٢٦ «٣٣»	٠,٣٢ (٤,٨٧) «٤٥٤»	٠,١٧ (٤,٩٨) < ٠,٣٠ > «٤١»	٠,٠٨ «٥١»	٠,٠٧ (٢,٠٨) «٢٠٢»	٠,٠٣ (٦,٧٤) < ٦,٨٩ > «٣٥»
نسبة السكان إلى مستوى دخل ٢$ يومياً حسب تعادل القوة الشرائية	٠,٦٢ «٣٣»	٠,٥٩ (٠,٨١) «٤٥٤»	٠,٤٩ (٢,١٧) < ٢٢,٣٠ > «٤١»	٠,٣٣ «٥١»	٠,٢٠ (٥,٠٧) «٢٠٢»	٠,١٠ (٤,٨٦) < ٨,١٤ > «٣٥»

يتبـــع

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨.

تابـــع

نسبة السكان تحت خط الفقر	٠,٣٧	٠,٤٦ (٣,٣٦)	٠,٣١ (٦,٥٩) < ١,٨٦ >	٠,١٩	٠,١٧ (٠,٦٩)	٠,١٢ (٢,٩٥) < ٦,١٤ >
	«٣٣»	«٤٥٤»	«٤١»	«٥١»	«٢٠٢»	«٣٥»
مقدار التفاوت في الدخل	٠,٤٦	٠,٤٥ (٠,٥٣)	٠,٣٩ (٤,٨٤) < ٣,١٥ >	٠,٣٩ «٥١»	٠,٤٤ (٤,٥٣)	٠,٤٢ (١,٦٦) < ١,٨٨ >
	«٣٣»	«٤٥٤»	«٤١»		«٢٠٢»	«٣٥»

ملاحظات:

ـ الأرقام بدون أقواس تشير إلى أوساط العينات.

ـ الأرقام المحصورة بين ( ) تشير إلى قيمة (t) لمقارنة العمود الوسط مع العمود الأيمن.

ـ الأرقام المحصورة بين < > تشير إلى قيمة (t) لمقارنة العمود الوسط مع العمود الأول.

ـ الأرقام المحصورة بين « » تشير إلى حجم العينة.

المصدر: الجدول من استخراج الباحثين باستخدام تقنية نموذج الفرق بين وسطي عينتين (The Difference between Two Sample Test).

الجدول الرقم (٢)

المؤشرات الإحصائية للنتائج المقدرة باستخدام طريقة مع ـ بدون توضح أثر البرامج في مستوى الفقر والتفاوت للبلدان النامية، والبلدان ذات الأسواق الناشئة

المتغيـــرات	البلدان النامية		البلدان ذات الأسواق الناشئة	
	مقدار الصندوق	إحصائية (t)	مقدار الصندوق	إحصائية (t)
التغير السنوي في معدل النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية	(١,٥٧)	(٢,١٣)	٠,٢٢٢	٠,٢٢
نسبة السكان إلى مستوى دخل دولار واحد ($ 1) يومياً بحسب تعادل القوة الشرائية	٢٩,٩٤	١٥,٠٠	٠,٩٧	٢,٠٤
نسبة السكان إلى مستوى دخل دولارين ($ 2) يومياً بحسب تعادل القوة الشرائية	٢٤,١	٢,٩٧	٢,١٨	٠,٤١
خط الفقر الوطني	١٩,٩٣	٤,٣٦	١٠,٩١	٤,٦٢
التفاوت في الدخل	٤٢,٣٤	٤٤,٥٧	(٠,٨٣٤)	(٤,٨٦)

ملاحظة:

ـ الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.

المصدر: الجدول من استخراج الباحثين باستخدام نموذج انحدار الجمع.

الجدول الرقم (٣)
المؤشرات الإحصائية للنتائج المقدرة باستخدام طريقة (مقدرات التقييم العامة) توضح أثر البرامج في مستوى الفقر والتفاوت للبلدان النامية، والبلدان ذات الأسواق الناشئة

المتغيـــرات	البلدان النامية		البلدان ذات الأسواق الناشئة	
	مقدر الصندوق	إحصائية (t)	مقدر الصندوق	إحصائية (t)
التغير السنوي في معدل النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية	(٠,٩٤٦)	(١,٤٥)	(٠,٢٧)	(٠,٤١)
نسبة السكان إلى مستوى دخل دولار واحد ($ 1) يومياً بحسب تعادل القوة الشرائية	١٠,١٦٥	٨,٨٧	(٠,٧٥٠)	(٠,٥١)
نسبة السكان إلى مستوى دخل دولارين 2) ($ يومياً بحسب تعادل القوة الشرائية	٥٥,١٠٢	٢٧,٩٤	٩,٥٨٨	٦,٩٠
نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني	٤٠,٣٠١	٢٨,٢٦٠	٤,٩٨٨	٣,١٩
مقدار التفاوت في الدخل	٣٥,١٧٨	١٨,٧٤	١٣,٠٨	٦,٧٣

ملاحظة:

ـ الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.

المصدر: الجدول من استخراج الباحثين وهو جزء من نموذج انحدار متعدد يضم متغيرات أخرى.

الجدول الرقم (٤)
النتائج المقدرة باستخدام طريقة مقارنة المحاكاة لبيان أثر برامج الصندوق في معدلات النمو الاقتصادي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، والبلدان ذات الأسواق الناشئة

المتغيـــرات	البلدان النامية		البلدان ذات الأسواق الناشئة	
	مقدر الصندوق	إحصائية (t)	مقدر الصندوق	إحصائية (t)
الثابت	(٠,٠٠٢)	(٠,٢٣)	(٠,٠٠٧)	(٠,٩٨)
الفروقات بين التغيرات في نسبة العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المشاركة وغير المشاركة الفترة (t-1)، $(\Delta Y^{p}_{it} - \Delta Y^{np}_{it-1})$	٠,٢٢	٠,٢٩	(٠,١٨١)	(٠,٦٩)

يتبـــع

تابـــع

الفروقات بين التغيرات في معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-1)، $(\Delta G^{p}_{it} - \Delta G^{np}_{it-1})$	(٠,٠٩٧)	(٠,٨١)	٠,٠٩٦	١,٣١
الفروقات بين التغيرات في معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية بين البلدان المشاركة وغير المشاركة الفترة (t-1)، $(\Delta C^{p}_{it} - \Delta C^{np}_{it-1})$	حذفت	حذفت	(٠,١١٥)	(٠,٨٢)
الفروقات بين التغيرات في نسبة العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-2)، $(\Delta Y^{p}_{it-2} - \Delta Y^{np}_{it-2})$	٠,٠٠٠٩	٠,٠١	(٠,٢٢٣)	(١,٤٠)
الفروقات بين التغيرات في نسبة العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-2)، $(\Delta G^{p}_{it-2} - \Delta G^{np}_{it-2})$	(٠,٢٩١)	(٢,٥٢)	٠,٠٤٠	٠,٦٦٠
الفروقات بين التغيرات في معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-2)، $(\Delta C^{p}_{it-2} - \Delta C^{np}_{it-2})$	حذفت	حذفت	حذفت	حذفت
الفروقات بين نسب العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-1)، $(Y^{p}_{it} - Y^{np}_{it-1})$	(٠,٢٣)	(٠,١٩)	حذفت	حذفت
الفروقات بين معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-1)، $(G^{p}_{it-1} - G^{np}_{it-1})$	(٠,٢٣٥)	(٢,٧٣)	٠,٤٧	١,٦١
الفروقات بين نسب العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المشاركة وغير المشاركة، الفترة (t-1) $(C^{p}_{it-1} - C^{np}_{it-1})$	٠,١٠١	٠,٦٨	٠,١٥٩	٢,٧١
معامل التحديد (R^2) (بالمئة)	٢٤,٨		١٢,٧	

يتبـــع

تابـــع

معامل التحديد المعدل R^2 (adj) (بالمئة)	١٦,١	٥,٤
إحصائية داربون ـ واتسون D.W.	٢,٠٨	٢,١٥
اختبار معنوية النموذج F-test	٢,٨٧	١,٧٥
عدد المشاهدات (n)	٦٩	٩٢

ملاحظة:

ـ المتغير المعتمد الفروقات بين التغيرات في معدلات النمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية بين البلدان المشاركة وغير المشاركة ($\Delta G^{P}_{it} - \Delta G^{np}_{it}$).

ـ القيم المحصورة بين الأقواس تشير إلى قيم سالبة.

خاتمة

من خلال الاستعراض النظري والتجريبي، يمكن التوصل إلى عدد من الاستنتاجات، والتقدم بعدد من المقترحات.

● استنتاجات

ـ إن مفهوم الإصلاحات الاقتصادية تشير إلى تلك الحزم من السياسات الاقتصادية المقترحة من قبل الصندوق والبنك الدوليين، وما تزال عملية تطبيقها مثيرة للجدل من قبل المهتمين بهذا الجانب.

ـ إن عملية الإصلاح الاقتصادي في البلدان المتبنية لها تعدّ جزءاً من عملية إصلاح شاملة لها أثرها البالغ في تكوين وتركيب المجتمع.

ـ إن معظم الدراسات التي أجريت بخصوص فاعلية الإصلاحات الاقتصادية، ومنها هذه الدراسة تجمع على أن هذه الإصلاحات تؤدي إلى زيادة مستوى الفقر، وخفض معدلات النمو، وبالأخص في فترات تطبيق سياسة الاستقرار، كما اتضح من خلال نتائج البحث.

ـ هناك اختلاف في طرق التحليل والمنهجيات المتبعة لبيان أثر الإصلاحات الاقتصادية في الفقر، وليس ثمة اتفاق تام على نموذج معين يحث جميع الأهداف.

ـ إن الآثار الاقتصادية لتطبيق البرامج في البلدان النامية تكون نتائجها مختلفة، عن الآثار التي تحدثها في البلدان ذات الأسواق الناشئة، بسبب اختلاف البيئة الاقتصادية والمرحلة التطورية.

● مقترحات

ـ ما دامت الإصلاحات الاقتصادية قد تحولت إلى نظام عالمي تبناه الكثير من

البلدان، والمنظمات الاقتصادية العالمية، فقد أصبح لزاماً على البلدان النامية منها على وجه الخصوص أن تكيف مؤسساتها الاقتصادية وفق هذا التوجه، وبما يخدم أهدافها الاقتصادية.

ـ على البلد المتبني للإصلاحات الاقتصادية تحديد أولويات الأهداف والتوقيت المناسب، والسياسات الاقتصادية المساعدة، للتقليل من آثارها وكلفها، وخصوصاً أثرها في مستوى الفقر.

ـ الابتعاد عن الجمود الحرفي في التطبيق والاعتماد على النماذج الجاهزة المعدة من قبل الصندوق، والتي طبقت في بلدان وصلت اقتصاداتها مرحلة أكبر في التطور أدت إلى تقبل هذه الإجراءات.

ـ ضرورة مشاركة اقتصاديي البلد المتبني لسياسات الإصلاح الاقتصادي في وضع السياسات الاقتصادية المطلوبة، لأنهم يمتلكون المعلومات المهمة أكثر من غيرهم عن طبيعة المشاكل التي يعانونها.

ـ يجب أن يكون الجدل الدائر بأولوية تطبيق متضمنات الإصلاحات الاقتصادية، التثبيت أولاً أو التكيف، أو كلاهما، والفترات الزمنية التي يستغرقها كل منهما تحتمه طبيعة الاقتصاد، وحجم المشاكل الاقتصادية، وإن أفضل ما يكون هو السير في السياستين معاً، وصولاً إلى تحقيق الأهداف ■